﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ۝٣ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ۝٤﴾

[القلم: 1 - 4]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

سورة القلم بيان لما أُبهِم وتتميمٌ لما بُدِئَ في سورة المُلك

ذكرَ البقاعيُّ أنَّ المقصودَ من السّورة تبيينُ ما أُبهِمَ في سورةِ المُلك، بتعيينِ مَن هو في ضلالٍ مُبين، فقال: "لمّا أبهمَ الضّالَّ والمُهتدي في آخرِ (المُلك)، والمُسيءَ والمُحسن في العملِ أوَّلَها؛ افتتحَ هذه السّورةَ بكلمةِ (البيان)، وهو اسمُ الحرفِ الَّذي هو آخرُ حروفِ تلك ﴿مَّعِينٖ ۝٣٠﴾ [الملك: 30]، ومِن لوازمِ بعضِ ما دلَّ عليه الماءُ الَّذي هو الحياةُ المُصحِّحة، ونبَّهَ على نصبِهِ له سُبحانه دليلًا على العلْمِ بما دلَّ عليه مِن مَخرجِ مُسمّاه وصفاتِه ومَواقعِهِ في الكَلِمِ في جميعِ تقلُّباتِه"[1]، وقيلَ: "وجهُ المناسبة: أنَّ سورةَ (الملك) اختُتِمتْ بالوعيد: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ ۝٣٠﴾ [الملك: 30]، واشتملتْ سورةُ (القلم) في أوائلِها عليه، وقال الجلالُ السُّيوطيُّ في ذلك: لمّا ذكر في آخرِ سورةِ المُلك التَّهديدَ بتغويرِ الماءِ؛ استظهرَ عليه في سورة القلم بإذهابِ ثمرِ أصحابِ البُستان"[2]، وقال الهرريُّ: "إنَّه ذُكِرَ في آخرِ (المُلك) تهديدُ المشركينَ بتغويرِ مائِهم في الأرض، وذُكِرَ هنا ما هو كالدَّليلِ على ذلك، وهو ثمرُ البُستان الَّذي طافَ عليه طائفٌ، فأهلكَهُ، وأهلكَ أهلَهُ، وهُم نائمون"[3].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نٓ﴾: حَرْفٌ مَجْهورٌ أغَنُّ، فيهِ نونان بَيْنهما واوٌ، وهي مَدَّة، وهو مِن حُروفِ الزّيادَةِ، تُزادُ في الأسماءِ والأفعالِ، والنّونُ:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 274.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1522.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 74.

(الدَّواةُ)، وبه فُسِّرَ قوْلُه: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾، وقيلَ: (الحوتُ)، وقالَ الأزْهريُّ: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ لا يَجوزُ فيهِ غَيْرُ الهِجاءِ، ألا تَرَى أنَّ كُتّابَ المصْحَفِ كَتَبوه ﴿نٓ﴾، ولَو أُريدَ بِهِ الدَّواةُ أو الحوتُ؛ لكُتِبَ (نون)، والنّونُ تُذَكَّرُ، وتُؤَنَّثُ، والنِّسْبَةُ (نونيٌّ)، وقد نَوَّنْتُ نونًا حَسَنًا وحَسَنَةً، وجَمْعُه أنْوانٌ ونوناتٌ[1]، والمرادُ به في الآية: حرفٌ من حروفِ المُعجَمِ، جيءَ بِهِ للتَّحدّي والإعجازِ.

2) ﴿وَٱلۡقَلَمِ﴾: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تسويةِ شيءٍ عندَ بَرْيِهِ وإصلاحِهِ، ومِن هذا البابِ سُمّي القلَمُ قلَمًا؛ لأنَّه يُقلَمُ منه، ثمَّ شُبِّهَ القَدَحُ به، فقيلَ: قلَمٌ[2]، والمِقلَم: طرفُ قضيبِ البَعير، والقلَمُ: قطعُ الظُّفرِ بالقَلمَيْنِ وبالقَلَم، والقُلامةُ: ما يُقْلَمُ منه[3]، والقَلَمُ: الذي يُكتَبُ به[4]، واليَراعَةُ، أو إذا بُرِيَتْ[5]، والتَّحقيقُ: أنَّ الأصلَ الواحدَ في المادَّة هو البَرْيُ والتَّهيئةُ والعملُ، حتّى يكونَ وسيلةً في ضبطِ أمرٍ وإحداثِهِ ونَظْمِهِ[6]، والمرادُ بِهِ في الآية: الآلةُ المعروفةُ الَّتي يُكتبُ بها بقرينةِ ﴿يَسۡطُرُونَ﴾.

3) ﴿يَسۡطُرُونَ﴾: أصلٌ مطَّردٌ يدلُّ على اصطفافِ الشَّيءِ، كالكتابِ والشَّجرِ[7]، وسَطَرتُ الكتابَ سَطْرًا - من بابِ قتلَ -: كتبتُهُ، والسَّطرُ الصَّفُّ منَ الشَّجر وغيره[8]، والمرادُ به في الآيةِ: الكتابةُ والتَّدوين.

4) ﴿بِمَجۡنُونٖ﴾: (جنّ) أصلٌ واحدٌ، وهو السَّترُ والتَّستُّرُ، والجِنَّةُ: الجُنونُ، وذلك أنَّه يُغطّي العقلَ[9]، وجُنَّ الرَّجلُ، وأجَنَّه اللّهُ؛ فهو مَجنونٌ، وهُم مَجانينُ[10]، والمرادُ به في الآيةِ: زَوالُ العقلِ والاضطرابُ في الأحكامِ والأقوالِ والأفعال.

5) ﴿مَمۡنُونٍ﴾: (منن) أصلانِ، أحدُهما: يدلُّ على قطعٍ وانقطاعٍ. والآخرُ: على اصطناعِ

(1) الزّبيديّ، تاج العروس: (نون).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قلم).
(3) الخليل، العين: (قلم).
(4) الجوهريّ، الصّحاح: (قلم).
(5) الزّبيديّ، تاج العروس: (قلم).
(6) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 294.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سطر).
(8) الفيوميّ، المصباح المنير: (سطر).
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جنن).
(10) الخليل، العين: (جنن).

خيرٍ، ومنَ الأوَّلِ: مَنَنْتُ الحبلَ: قطعتُهُ، ومنَ الثّاني: منَّ يَمُنُّ مَنًّا؛ إذا صَنعَ صُنعًا جميلًا[1]، ومَنَّ عليهِ بالعتق وغيرِهِ مَنًّا، وامتنَّ عليهِ به أيضًا: أنعمَ عليهِ بهِ، ومَنَنْتَ عليهِ مَنًّا: عددتَ لهُ ما فعلتَ له منَ الصَّنائعِ[2]، والمرادُ به في الآيةِ: أجرٌ وثوابٌ غيرُ مقطوعٍ، ولا بِمِنَّة عليك معًا.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

القَسَمُ المُعجِز المُؤكَّد احتفاءً وتكريم للنَّبيِّ محمَّد ﷺ

(النّونُ) حرفٌ من حروفِ المُعجم الَّتي بُدِئتْ بها بعضُ السّوَر؛ للتَّحدّي والإعجاز، وأقسمَ اللّه بالقلَم الَّذي يُكتَبُ به؛ إظهارًا لمكانتِه، والمُقْسَمُ عليه انتفاءُ الجُنونِ عنك - أيُّها النَّبيُّ المُكرَّم - بسببِ نعمةِ ربِّك عليك ورحمتِهِ بك، وإنَّ لك - لمُقاساتِك ألوانَ الشَّدائد وأنواعَ المَتاعب - لثوابًا عظيمًا وأجرًا جسيمًا غيرَ مَقطوعٍ معَ عظمةٍ، أوْ غيرَ مَمنونٍ به عليك مِن النّاس، وإنّك لَمُستمسِكٌ بمكارمِ الصِّفات ومَحاسِنِ الخِلال الَّتي طبعَك اللّهُ عليها، وأدَّبَك بها، فلكَ خُلُقٌ لا يُدرِكُ شَأوَهُ أحدٌ منَ الخَلْق، تحتملُ من جهتِهم ما لا يَحتمِلُ أمثالُكَ من أولي العَزْم[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مَعنى ﴿نٓ﴾ والغرضُ منهُ:

التَّحدّي قبلَ البَيان أوضحُ بُرهان

ابتدأ النَّظمُ الكريم السّورةَ بأحدِ الحروفِ المُقطَّعة، فقال تعالى: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾، والرّاجحُ في الأحرفِ المقطَّعة أنَّها أُتيَ بها للإعجازِ والتَّحدّي، فهي تُشيرُ إلى أنَّ هذا القرآنَ من جنسِ حُروفكم وكلامِكم، ومع ذلك لا تقدرونَ على مُعارضتِهِ والإتيانِ بمثلِهِ، وبه يحصلُ التَّحدّي والإعجاز قبلَ البيان؛ ليكونَ أوضحَ بُرهانٍ على

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (منن).
(2) الفيوميّ، المصباح المنير: (منن).
(3) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1525 وما بعدها.

الحقّيَّة والصِّدق، وقيل: هي سِرٌّ استأثرَ اللّهُ تعالى بعلمِه، "وقيلَ: اسمٌ للسّورة، وقيل: اسمٌ للدَّواة، وتوقَّفَ عندَها الزَّمخشريُّ بقولِه: وأمّا قولهم: هو الدَّواةُ؛ فما أدري أهو وضعٌ لغويٌّ أم شرعيٌّ؟ ولا يخلو إذا كان اسمًا للدَّواة من أنْ يكونَ جنسًا أوْ عَلَمًا، فإنْ كان جنسًا؛ فأينَ الإعرابُ والتَّنوين؟ وإنْ كان عَلَمًا؛ فأينَ الإعرابُ؟ وأيُّهما كان؛ فلا بدَّ له من موقعٍ في تأليفِ الكلام، فإن قلتَ: هو مُقسَمٌ به؛ وجبَ - إنْ كان جنسًا - أنْ تَجُرَّهُ وتنوِّنَهُ، ويكونُ القَسَم بدواةٍ مُنكَّرةٍ مجهولةٍ، كأنَّه قيل: (ودَواةٍ والقلم)، وإنْ كان عَلَمًا أنْ تصرفَهُ، وتَجُرَّهُ، أو لا تصرفَه، وتفتحَهُ للعَلَميَّة والتَّأنيث، وكذلك التَّفسيرُ بالحوتِ، إمّا أن يُراد نونٌ من النّينان، أو يُجعلَ عَلَمًا لليَهموت[1] الَّذي يزعُمونَ، والتَّفسيرُ باللَّوح من نورٍ أوْ ذهبٍ، والنَّهر في الجنَّة نحوَ ذلك"[2].

معنى (الواو) ودلالتُها في ﴿وَٱلۡقَلَمِ﴾:

نفيُ الشَّكِّ والرَّيب عن المُبَرَّأ من كلِّ خلَلٍ وعَيب

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الواو) في قوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾؛ للدَّلالة على القَسَم، والغرضُ منه تأكيدُ الكلام المُقسَم عليه، قال الماتريديُّ: "القَسَمُ لتأكيدِ ما يَقصِدُ من الأمرِ"[3]، والإشارةُ إلى أنَّه أمرٌ فيه شكٌّ وريبٌ عند الخصم، فيحتاجُ إلى قَسَم لإثباتِه وبيانِ صحَّته، كما يدلُّ القَسَم على تعظيمِ المُقسَمِ به، وأنَّه أمرٌ بالغُ الأهمّيَّة، حتّى إنَّه صار آلةً للقَسَم مُثبِتًا للمُراد.

القلَم بينَ الدَّلالة المطابقيَّة والالتزاميَّة:

القلَمُ آلةُ تدوينِ المَعلومات وتنقيحِ التَّصوُّرات

جاء القَسَم بـ(القلَم) في قوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾؛ واختُلف في المرادِ به اختلافًا كبيرًا، والرّاجحُ أنَّه الآلةُ المعروفةُ في الكتابةِ على اختلافِ هَيئاتها، بقرينةِ قولِه: ﴿وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾، والغرضُ من

(1) اسمٌ للحوت الّذي عليه الأرضُ، الزّبيديّ، تاج العروس: (يهموت).
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 566، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1524.
(3) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 135.

القسَم بالآلةِ المعروفةِ الإشارةُ إلى أهمّيَّةِ (القلَم) في التَّعلُّم وتثبيتِ المعلوماتِ، وجَعْلِها محفورةً في الأوراق، وأنَّه أمضى من السَّيف في نُصرةِ الحقِّ وتبيينِه، قال الهرريُّ: "أقسمَ اللّٰه سبحانه بالقلَم؛ لما فيهِ منَ البيان"[1]، فهو آلةٌ لسَكْبِ المعلومات وتنظيمِها في الأوراق، بحيثُ تبدو مكتوبةً منظَّمةً متناسقة، واللّٰه تعالى يقسِمُ بما شاء من مخلوقاتِه؛ لفتًا للانتباه إلى أنَّها مخلوقاتٌ تشتملُ على الحكمةِ البالغة والمصالحِ العجيبة، وفي مادةِ (القلم) الإزالةُ والتَّنقيح من الأطرافِ كـ(مقلمة الأظافر)، فهي آلةٌ تُزيلُ بعضَ المكتوبِ غيرِ المُحكم، وتعملُ على تنقيحِ المكتوب وتهذيبِهِ ممّا يعلَق به، كما أنَّ (القلمَ) في حَدِّ ذاته يُبرَى من أطرافِه، وتُزالُ منه الزَّوائد حتّى يُكتبَ به، فهو يُشيرُ إلى الدِّقَّةِ في الصُّنعِ والإتقانِ في البَرْيِ.

دلالةُ المجازِ الحَذْفيِّ في ﴿وَٱلْقَلَمِ﴾:

أُقْسِمَ بـ(القلَم) في قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، والمرادُ به على ما جَوَّزَهُ الزَّمخشريُّ: أصحابُه، ويكونُ الضَّميرُ في قوله: ﴿يَسْطُرُونَ﴾ لهم، كأنَّه قيلَ: أُقسِمُ بأصحابِ القلَمِ ومَسطوراتِهم أوْ تسطيرِهم"[2]، فيكونُ ضميرُ (الواو) راجعًا إلى محذوفٍ دلَّ عليه الكلامُ.

ذِكرُ آلةِ الكتابِ يَستلزمُ ذِكرَ الكُتّاب

دلالةُ التَّعريفِ في (القلَم):

عرَّف النَّظمُ الكريم (القلَم) في قولِهِ تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾؛ للدَّلالة على الجنسِ والماهيَّة المعهودةِ في الذِّهن، فـ"هو واقعٌ على كلِّ قلم يُكتَبُ به"[3]، فالمُرادُ به هذه الحقيقةُ المعيَّنةُ في الذِّهن، المُتحقَّقةُ في كلِّ قلم، قال القونويُّ مُرجِّحًا له: "لعدم قرينةٍ قويَّةٍ عَلَى أنَّ المُرادَ به فردٌ معيَّن، فيرادُ به فردٌ غيرُ معيَّن، أَوْ جميعُ الأفراد، وفي التَّلويح قد [تَعُمُّ] النَّكرةُ، بدليلٍ يدلُّ عَلَى العموم، والدَّليلُ هنا عليه عدمُ

حقيقةُ القلَمِ نافعةٌ لجميعِ الأُمَم

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 80.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 584.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 80.

اختصاصِ القسَمِ بفردٍ دونَ فردٍ، ومثل هذا كافٍ في الخطابيّات"[1]، وقيل للعهدِ: "قالَ جماعةٌ من المفسِّرين: المرادُ به القلَمُ الَّذي كُتِبَ به اللَّوحُ المَحفوظ، أقسمَ اللّه بهِ تعظيمًا له"[2]، ورجَّح الطَّيبيُّ الأوَّلَ بقوله: "وهو واقعٌ على كلِّ قلم يَكتبُ في السَّماء والأرض، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: 4 - 5]، ويؤيِّدهُ قوله: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾"[3]، في حين أجازَ البقاعيُّ الجنسَ والاستغراقَ بقوله: "لمّا كانَ الحاصلُ بـ(القلم) مِن بثِّ الأخبارِ ونَشْرِ العُلوم على تشعُّبِها والأسرارِ ما يفوقُ الحَصْرَ، فصارَ كأنَّهُ العالمُ المُطيق، واللَّسَنُ المِنطيق، وكانَ المرادُ به الجنسَ؛ أسندَ إليه كما يُسنَدُ إلى العُقلاءِ، فقال: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، أي: قلمُ القُدرة، وجمَعَهُ، وأجراه مجرى أولي العِلْم للتَّعظيم؛ لأنَّه فعلُ أفعالِهم، أوِ الأقلامُ على إرادةِ الجِنس"[4].

عَظَمةُ المُقسَمِ به (القلَم):

للقلَمِ أفضالٌ كثيرة منها المجهولةُ والشَّهيرة

أقسمَ اللّهُ تعالى بالقلَمِ في قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾؛ للدَّلالة على عظَمةِ المُقسَمِ ومَكانتِهِ وأهمّيَّتِه، فهو "يَجْري عَلَى سُنَنِ الأقسامِ الصّادرَةِ في كَلامِ اللّه تعالى أن تَكونَ بأشياءَ مُعَظَّمَةٍ دالَّةٍ عَلَى آثارِ صِفاتِ اللّه تعالى"[5]، قال الطَّيبيُّ: "فمَنَّ بتيسيرِ الكتابة بالقلَم، كما مَنَّ بالنُّطق، فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرّحمن: 3 - 4]، ووجهُ الانتفاع به أنَّه يُنزِّلُ الغائبَ منزلةَ المُخاطَب، فيتمكَّنُ المَرءُ من تعريفِ البعيدِ به ما يتمكَّنُ باللِّسان من تعريفِ القريب[6]، وأشارَ الهرريُّ إلى رَمزيَّة (القلم) بقوله: "وقد أقسمَ سُبحانَه بالقلم والكَتْبِ فتحًا لبابِ التَّعليم بهما، ولا يُقسِمُ ربُّنا إلّا بالأمورِ العظام،

(1) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 220.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 80.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 599، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 567.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 285.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 60.
(6) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 567.

فإذا أقسمَ بالشَّمس والقمر واللَّيل والفجر، فإنَّما ذلك لعَظَمةِ الخَلْقِ وجمالِ الصُّنع، وإذا أقسمَ بالقلم والكَتْبِ؛ فإنَّما ذاك ليَعُمَّ العِلْم والعِرفان، وبه تتهذَّبُ النُّفوسُ، وترقَى شؤونُنا الاجتماعيَّة والعمرانيَّة"[1]، وإنَّما استحقَّ قلمُ الملائكةِ أنْ يُقْسَم به؛ لأنَّهم يكتبونَ به ما في اللَّوح المحفوظ، ويُسجِّلون به في صحائفِهم أعمالَ النّاس، وأمّا استحقاقُ القلم الَّذي يكتبُ به النّاسُ؛ فلكَثرةِ مَنافعِهِ وعظيم فوائدِهِ، ولو لم يكنْ له مَزيَّةٌ سوى تسجيلِ كُتُب اللّه ﷻ؛ لكفى به فضلًا موجبًا لتعظيمِه، كيف لا وهو الَّذي يُنْشَر به العِلمُ، وتُحَرَّر به الفنونُ والآدابُ، وتُذاعُ به المعارفُ والأخلاقُ والفضائل؟"[2].

رمزيَّةُ ذِكرِ (القلَم):

آلةُ التَّدوين رمزٌ لكتابةِ القُرآنِ المُبين

رمزَ النَّظمُ القرآنيُّ بـ(القلَم) في قولِه تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، إلى أنَّ هذا القرآنَ المقروءَ نزولًا يُكتَبُ، ويُدوَّنُ، ويُصبحُ كتابًا بالقلَم يُعتمَدُ على مَعلوماته، ويوثَقُ بأحكامِه لدقَّتِها ونفاستِها وجَودتِها وإعجازها، "وَمِن فوائدِ هَذا القسم: أنَّ هَذا القُرآنَ كِتابُ الإسلام، وأنَّهُ سَيَكونُ مَكْتوبًا مَقروءًا بَينَ المُسْلِمينَ، ولِهَذا كانَ رَسولُ اللّه ﷺ يَأْمُرُ أصحابَهُ بِكِتابَةِ ما يوحَى بِهِ إلَيه"[3]، فيكونُ النَّظمُ الكريم قد ذَكَر (القلم)، وأرادَ به لازمَهُ، وهو الكتابةُ والتَّدوينُ للكُتب، وأعظمُها القرآنُ الكريم، وأنَّه في أصلِهِ مكتوبٌ في اللَّوح المحفوظ، لكنَّه يَنزلُ مقروءًا؛ ليوضَعَ في كتابٍ، ويُحفظَ فيه بآلة القلَم، وفيه رمزٌ لأهمّيَّة القلَم وخطورتِه في تدوينِ أعظَمِ الكُتُب، وهذا ما رجَّحَهُ ابنُ عاشور في قوله: "القَلَمُ المُقْسَمُ بِهِ قيلَ: هوَ ما يُكَنَّى عَنهُ بِالقَلَم مِن تَعَلُّقِ عِلْمِ اللّه بِالمَوجوداتِ الكائِنَةِ الَّتي سَتَكونُ، أو هوَ كائِنٌ غَيْبِيٌّ لا يَعلَمُهُ إلّا اللّه، وعَن مُجاهِدٍ وقَتادَة: أنَّهُ القَلَمُ الَّذي في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 77.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1525.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 60.

ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: 4 - 5]، قُلْتُ: وهَذا هوَ المُناسِبُ لِقَولِهِ: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ في الظّاهِرِ، وهوَ الَّذي يَقتَضيهِ حالُ المُشرِكينَ المَقصودينَ بِالخِطابِ، الَّذينَ لا يَعرِفونَ إلّا القَلَمَ الَّذي هوَ آلَةُ الكِتابَةِ عِندَ أهلِ الكِتابِ، وعِندَ الَّذينَ يَعرِفونَ الكِتابَةَ مِنَ العَرَبِ"[1].

معنى (الواو) في ﴿وَمَا﴾:

ما يَسطُرون تنظيمُ المكتوبِ لقومٍ يُؤمنون

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ للدَّلالة على العطفِ على المُقسَمِ به الَّذي هو القلَم[2]، فيكونُ للجمع والاقترانِ بينَ (القلم وما يسطرونَ) في كونِهما للقَسَم، والغرضُ من العطف بيانُ المُقسَمِ به الثّاني؛ فكلٌّ من (القلم وما يسطرونَ) مُقسَمٌ بهما، وأُريدَ بالعطف تحديدُ القَلَم المُقسَمِ به، أنَّه مستعمَلٌ في تسطيرِ المعلومات وتنظيمِها بكلِّ دقَّةٍ وإحكام، فليس القلَمُ يكتبُ بعَبَث، بل يضعُ الأسطُرَ المنظَّمة بكلِّ عنايةٍ وإتقانٍ، فيكونُ العطفُ ترشيحًا للكنايةِ في (القلم).

(ما) في ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ بينَ المصدريَّةِ والموصوليَّة:

المَسطورُ العجيب دعوةٌ للانتفاعِ بهِ مِن كلِّ أريب

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(ما) في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ للدَّلالة على المصدريَّة أوِ الموصوليَّة، أي: أُقسم بالقَلَم وسَطْرِهم، أوِ: القلَم والَّذي يَسطرونَهُ بهِ، أعني: الكتاب، ولمّا كان المعنى المصدريُّ بمعنى: المفعولِ، أي: المَسطور، فإنَّه يَؤولُ إلى الدَّلالةِ الموصوليَّة، فيكونُ القَسَمُ بالقلم والمسطورِ به، قال الهرريُّ: "ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) مصدريَّةً، أي: وبَسَطْرِهم وكِتابتهم، فأقسمَ أوَّلًا بالقلَم، ثمَّ بِسَطْرِ الملائكةِ أو بمَسطورِهم، فالمُقسَمُ به شيئانِ"[3]، وأفادَتْ (ما) الموصوليَّة العمومَ والإبهامَ؛ رفعًا لشأن ما يَسطرونَهُ، وتنويهًا باتِّساعه وعَظَمتِهِ ودلالاتِهِ الثَّرَّةِ العَجيبة.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 60.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 81.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 81.

دلالةُ الفعلِ ﴿يَسْطُرُونَ﴾ صيغةً:

استمرارُ كتابةِ القُرآن لصلاحِهِ لكلِّ زَمانٍ ومَكان

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بصيغة الفعلِ المضارعِ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ للدَّلالة على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ لما يَكتبونه، ويُدوِّنونه[1]، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ هذا الكتاب المُنَزَّل سوفَ يستمرُّ كَتْبُهُ وتدوينُهُ وتناقلُهُ في الصُّحفِ والأوراق؛ لصلاحيَّتِهِ لكلِّ زمانٍ ومَكان، وأنَّ تفسيرَهُ مُتجدِّدٌ ومُتحرِّكٌ بحركةِ مَعانيهِ الثَّرَّة.

دلالةُ الفعلِ ﴿يَسْطُرُونَ﴾ مادَّةً:

توصيفُ المكتوبِ بالاطِّراد أبلغُ ردٍّ على المتَّهمينَ له بالاضطِراب

عبَّرَ النَّظمُ الكريم عن الكتابةِ بالسَّطْر، في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ دونَ (يكتبونَ) مثلًا؛ للدَّلالة على أنَّ هذا المكتوبَ مُنتَظِمٌ انتظامَ السَّطْرِ، ومُتتابِعٌ تتابُعَ الأسطُر، ففي مادَّةِ السَّطر دلالةُ الانتظامِ والتَّتابُع[2]، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّه كتابٌ منظَّمٌ تتوالى أفكارُهُ تواليًا عجيبًا، بحيثُ يُحِسُّ بانتظامه المتراصفِ، واختارَ (السَّطر) دونَ الكتابة؛ لأنَّهم اتَّهموا قائلَهُ بالجُنون، وما يصدرُ عن المجنون عادةً يكونُ غيرَ مُنتظَمٍ في معانيهِ ولا في تتابُعِهِ، فيكونُ القَسَم بذلك الأمرِ الموصوفِ بالانتظامِ أجلى في ردِّ ذلك الاتِّهام الدّالِّ على الاضطرابِ العقليِّ، فيكون انتظامُهُ وتسطيرُهُ منتظمًا أبلغَ في منعِ ذلك الاضطرابِ المُدَّعى.

تحديدُ مَرجِعِ الضَّمير في ﴿يَسْطُرُونَ﴾:

الكَمُّ الوفير يتعاهَدُ كتابةَ النَّظمِ المُنير

أسندَ النَّظمُ الكريم الفعلَ ﴿يَسْطُرُونَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ إلى (واو) الجماعة؛ للدَّلالة على أنَّ عمليَّةَ التَّدوين والكتابةِ والتَّسطير تحصلُ من كمٍّ وفيرٍ، سواءٌ أُريد بها الملائكةُ في كَتبِهم لهُ باللَّوحِ المحفوظ، أوْ كَتبةُ الوحي في زمنِ النُّزولِ وبعدَهُ في المصاحِف، وفي ذلك دلالةٌ على أنَّ عمليَّةَ تسطيرِهِ وكتابتِهِ لا تتوقَّفُ،

(1) القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة: 2/ 113.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 127.

ولا تتباطأُ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، قال الهرريُّ: "الواوُ عائدٌ على أصحابِ (القلَم) المدلولِ عليهم بذِكرِهِ؛ لأنَّ ذِكرَ آلةِ الكتابةِ يدلُّ على الكاتب، والمعنى: وبالكتابِ الَّذي يَسطُرُه الكاتبونَ من الملائكةِ وغيرهم، أي: وبما تكتبُهُ الملائكة في صُحُفِهم، التي يكتبونَ فيها المقاديرَ الَّتي تقعُ في العالَم، يَنتسِخونَ ذلك من اللَّوح المَحفوظ، أوِ المُرادُ به ما تكتبُهُ الحَفَظةُ الموكَّلونَ ببني آدمَ من أعمالِهِم"[1]، فتكونُ (ما) حينَئذٍ مَوصولًا اسميًّا بمعنى (الكتاب).

دلالةُ الإسنادِ المجازيِّ في ﴿يَسْطُرُونَ﴾:

تعظيمُ القلم لتعظيمِ القَسَم والرَّسولِ الأكرَم

أسندَ النَّظمُ الكريمُ الفعلَ (يَسطُرُ) إلى ضميرِ الجمعِ (الواو)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ وهو إسنادٌ مجازيٌّ عقليٌّ من نسبةِ ما للشَّيءِ إلى آلتِه؛ بناءً على أنَّ الضَّمير في قولِهِ سُبحانه: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ للقَلَم؛ مُرادًا به قلمُ اللَّوح، وعُبِّر عنه بضميرِ الجمعِ؛ تعظيمًا له أوْ للقلَم، لكن يُراد به جنسُ ما به الخطُّ، فضميرُ الجمعِ لتعدُّدِه، لكنَّه ليس بكاتبٍ حقيقةً، بل هو آلةٌ للكاتب، فالإسنادُ إليه إسنادٌ إلى الآلةِ مَجازًا، والتَّعبيرُ عنه بضميرِ العُقلاء؛ لقيامِهِ مُقامَهم وجَعْلِه فاعلًا"[2]، فالغَرضُ من الإسنادِ للقلَم التَّعظيمُ له؛ للدَّلالة على تعظيمِ القَسَم نفسِهِ، والحكمةِ الَّتي جاء القَسَمُ لأجلِها، وهي تبرئةُ ساحةِ النَّبيِّ ﷺ ممّا اتُّهِمَ به، وإثباتُ الخُلقِ العَظيم له.

دلالةُ تقديمِ القَسَمِ بـ(القلمِ) على (الكتابةِ):

تـقـدُّمُ الأقـلامِ كتَقدُّمِ اللِّسانِ على الكلام

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ القَسَمَ بـ(القلم) على القَسَمِ بالكتابةِ، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الكتابة لا تتحقَّقُ في الوجودِ الخارجيِّ من دونِ الآلة والسَّبب، فيكونُ من تقديمِ السَّبب على المسبَّب، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ تقدُّمَ القلَمِ في الوجود على الكتابة،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 81.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 28.

مثلُ توقُّفِ النُّطقِ على اللِّسان، وأنَّ ذَينَك آيتانِ من الآيات، ومِنّتان عظيمتانِ من المِنَن، ولذا لم يكتفِ النَّظمُ الكريمُ بالقَسَمِ بما يكتبونَ، بل ذكرَ آلةَ ذلك؛ لعجيبِ التَّوصُّلِ إليه ودلالةِ اكتشافِهِ.

أثرُ التَّعريفِ في (القلَم) لتحديدِ الضَّميرِ في ﴿يَسْطُرُونَ﴾:

كـلُّ الـخـلائـقِ تُـصـغـي لـنِـداءِ الخالِقِ

يتأثَّرُ تحديدُ مرجعِ الضَّمير في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ على تحديدِ نوعِ التَّعريفِ في لفظ (القلَم)، فإن كان المرادُ به القلَمَ المعهودَ الَّذي خُطَّ به اللَّوحُ المحفوظ؛ فيكون الضَّميرُ الجَمعيُّ للتَّعظيم من شأنِه، وإنْ كانَ المرادُ به كلَّ قلَمٍ يكتبُ به، على إرادة الجنسِ؛ فيكون الضَّميرُ راجعًا إلى القلَم بإجرائِهِ مجرى أولي العِلْم؛ لإقامتِهِ مُقامَهم، ولكنْ فيه إسنادُ الفعلِ إلى الآلةِ بتنزيلِها منزلةَ العاقلِ[1].

نُكْتَةُ إيثارِ القَسَمِ بـ ﴿وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾:

التَّنبيهُ بالكِتابة عـلـى عـدمِ الاضـطـرابِ في التِّلاوة

أقسمَ اللهُ تعالى بالقلمِ والمكتوبِ به في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ ذلك المكتوبَ المنتظَمَ المُحكَم قد استُعمِلَتْ فيه آلتُهُ الدّالَّةُ على الإحكامِ في وضْعِ السُّطور في مواضِعِها بكلِّ إتقان؛ للرَّدِّ على ادِّعائهم جنونَ النَّبيِّ ﷺ بتلاوتِهِ للقرآن الكريم عليهم، فذُكِر أنَّه ليس نصًّا مقروءًا فحسبُ، بل هو نصٌّ مكتوبٌ بآلةِ الكتابة؛ تحقيقًا لمعنى الكتابةِ والتَّأنّي في الكَتْبِ والتَّنظيم والإحكام، فاتِّهامُهُ بتلاوتِهِ للقرآن، بأنَّه كلامٌ صادرٌ عن مجنونٍ يتناقَضُ مع إتقانِهِ في الكتاب وتنظيمِهِ في المكتوب، فكيف يُنسَبُ قائلُه وتاليهِ للجنون، وهو مُنتظَم الأسطُرِ بقلمٍ عجيبٍ؟ قال الهرريُّ: "وكيفَ يكونُ مَجنونًا والكتبُ والأقلامُ أُعِدَّت لكتابةِ ما يَنزِلُ عليهِ منَ الوحي؟"[2]، وعلَّلَ ابن عاشور إيثارَ القَسَمِ بهما بقوله: "وَأوثِرَ القَسَمُ بِالقَلَمِ والكِتابَةِ؛ لِلإيماءِ إلَى أنَّ باعِثَ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 233.

(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 77.

الطّاعِنينَ على الرَّسولِ ﷺ واللّامِزين لَهُ بالمجنون، إنَّما هوَ ما أتاهُم بِهِ مِنَ الكِتابِ"[1].

دلالةُ الكِنايةِ في القَسَم:

سببُ الاتِّهام هو بعينِهِ علامةُ الصِّدقِ في الكَلام

كنَّى النَّظمُ القرآنيُّ عندَ القَسَمِ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ عن عدمِ انتظامِ مَداركِهم وسوءِ استنباطِهم وقَلْبِهم للحقائق؛ إذ إنَّ سببَ الاتِّهام بالجُنونِ له ﷺ هو دليلٌ على عدم صحَّة الاتِّهام الموجَّهِ منكم إليه، فقد كانَ سببُ الاتِّهام للنَّبيِّ ﷺ بالاضطرابِ العقليِّ هو تلاوتُه للقرآن الكريم، فأقسمَ اللّهُ تعالى به بعدَ أن ذكَرَ آلةَ كَتْبِهِ وطبيعةَ حقيقتِهِ، وهو أنَّهُ نصٌّ مكتوبٌ في اللَّوح المحفوظ على عدمِ صحَّة الاتِّهام له؛ إشارةً إلى أنَّ سبب اتِّهامِكم له بالجُنون هو في الحقيقةِ آيةُ صدقِهِ، ورجاحةِ عقلِهِ، وقوَّةِ بَصيرته؛ إذِ التَّأمُّلُ في هذا الكلام المسطورِ بصدقٍ كافٍ في إثباتِ صدقِهِ وصحَّة مَدرَكِه، قال ابن عاشور: "ويجوزُ أن يَكونَ قَسَمًا بالأقلامِ الَّتي يَكتُبُ بها كُتّابُ الوَحي القُرآنَ، وما يَسطُرونَ قَسَمًا بِكِتابَتِهم، فيكونَ قَسَمًا بالقُرآنِ عَلَى أنَّ القُرآنَ ما هوَ بِكَلامِ مَجْنونٍ، كَما تَقَدَّمَ في قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزُّخرُف 2 - 3]"[2]، ففيه كنايةٌ عن سوءِ إدراكِهم بجَعْلِهم أداةَ الصِّدق وسيلةً للتَّكذيب، وهذا يُسمَّى في صَنعة المناظرةِ المُعارضةَ بالقَلْب.

سرُّ فصلِ جملةِ ﴿مَآ أَنتَ﴾:

الاعتقادُ بنقيضِ الحُكمِ يَنفيهِ القَسَم

فَصَلَ النَّظمُ الكريمُ الجملةَ في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ لأنَّها جملةٌ واقعةٌ جوابًا للقَسَم[3]، والغرضُ منها بيانُ المُقسَمِ عليه، وهو محلُّ التَّوكيدِ الَّذي جيءَ القَسَمُ لأجلِهِ؛ ردًّا على

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 61.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 61.
(3) الحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 122.

من اتَّهمَ النَّبيَّ ﷺ بالجُنونِ والاضطراب نتيجةَ ما يتلوهُ عليهم من القرآنِ معَ ادِّعاءِ النُّبوَّة، و"مُكذِّبًا بذلك مُشركي قريشٍ الَّذين قالوا له: إنَّك مَجنونٌ"[1]، قال ابنُ عاشور: "والخِطابُ لَهُ بهذا تَسليَةً لَهُ؛ لِئَلّا يُحزِنَهُ قَولُ المُشْركينَ؛ لَمّا دَعاهُم إلَى الإسلام: هوَ مَجنونٌ"[2]، وقال البقاعيُّ: "ولمّا كان المُخاطَبُ بهذا ﷺ قد عاشَرَ المُرسَلَ إليهم دهرًا طويلًا، وهو أعلاهُم قدرًا، ولم يتجدَّدْ له شيءٌ يستحِقُّ به أن يَصِفوه بسببِهِ بالجُنون، الَّذي يَنشأُ عنهُ الضَّلالُ عن المقاصدِ المذكورُ آخرَ (المُلك) في قولِهِ: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الملك: 29]، إلّا النِّعمةَ الَّتي ما نالَ أحدٌ قطُّ مثلَها في دهرٍ منَ الدُّهور، ولا عصرٍ منَ الأعصار، قال مُجيبًا هذا القَسمَ العظيمَ؛ رادًّا عليهم بأجلى ما يكونُ وأدلِّه على المُراد؛ تأنيسًا له ﷺ ممّا أوجبَ افتراؤُهُم عليه منَ الوَحشةِ، وشرحًا لصَدْرِه، وتهدئةً لسِرِّه"[3].

مَعنى ﴿مَآ﴾ في ﴿مَآ أَنتَ﴾ والغرضُ منها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ﴿مَآ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالة على النَّفي على سبيلِ الاستمرارِ لمقولةِ الَّذين سَمِعوا تلاوةَ النَّبيِّ ﷺ للقرآن، فنَسَبوه للجُنون، ورمَوهُ بالاضطرابِ العقليِّ، ودليلُ النَّفي لذلك الاتِّهام ما اشتملَ عليه القَسَمُ من إتقانِ القلَم والكتابةِ لألفاظِ القرآنِ ومضامينِه، قال ابنُ عطيَّة: "و(ما) هنا عاملةٌ، لها اسمٌ وخبر، وكذلك هي حيثُ دخلتِ (الباءُ) في الخبر"[4].

نفيُ الاتِّهام وإبطالُ شَنيعِ الكَلام

سرُّ التَّعبيرِ بالضَّميرِ ﴿أَنتَ﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بضميرِ المُخاطَب ﴿أَنتَ﴾، في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالة على الإقبالِ على المُخاطَب ﷺ،

الاهتمامُ بشَأنِ الرَّسول بخِطابِهِ بأعرَفِ القَوْل

(1) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 528.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 61.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 287.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 346.

وتوجيهِ الكلامِ لهُ بصورةِ الحاضِرِ في المَقام؛ إشارةً إلى الاهتمامِ بشَأنِ المُخاطَب، وإعلاءً لمَقامِهِ المُبارك، ولذا قالَ البقاعيُّ: "أي: يا أعلى المُتأهِّلينَ لِخطابِنا"[1].

مَعنى (الباءِ) في ﴿بِنِعْمَةِ﴾ والغرضُ منها:

تعليلُ نفيِ الجُنون بكمالِ نِعمةِ الرَّبِّ الغَفور

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(الباء) الدّاخلةِ على (نِعمة)، في قولِه تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالةِ إمّا على المُلابَسة، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ في مَوضِعِ الحالِ، أو على السَّببيَّةِ فيكونُ مُتعلِّقًا بلفظِ (مَجنون)، والغرضُ نفيُ الجنونِ عنه ﷺ في حالِ مُلابَستِهِ نعمةَ الرَّبِّ الغَفور، فـ: "الباءُ: في ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ، هو حالٌ من الضَّمير في خبرِ ﴿مَآ﴾، وهو (مجنون)، والعاملُ فيها معنى النَّفي، كأنَّه قيل: انتفَى عنك الجنونُ يا محمد، وأنتَ بريءٌ منه، مُتلبِّسًا بنعمة الله الَّتي هي النُّبوَّة والرِّئاسةُ العامَّة"[2]، ولمّا كانت تلك المُلابسةُ مُستمِرَّةً، فيكون نفيُ الجنون عنه بالكليَّة في جميع الأحوالِ والأقوال، قال الطَّيبيُّ: "أي: مُنعَمًا عليكَ بنفي الجنون، ولو جُعِلَ مُطلقًا بأن يقال: ما أنتَ بمجنونٍ مُنعَمًا عليك بالنُّبوَّة والفَهْم وكمالِ العقلِ وسائرِ ما أنعمَ عليك من الفضائل؛ لجازَ، وعلى هذا: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ كانَ صفةً لـ(مجنون)، فقُدِّمَ، وصُيِّرَ حالًا"[3]، هذا على المعنى الأوَّل، وعلى الثّاني فإنَّ الغرضَ نفيُ الجنون عنه ﷺ بسببِ نُزولِ نعمةِ ربِّك عليك؛ إذ نعمةُ الدّينِ والتَّكليف بتبليغِ القرآنِ لا يكونُ إلّا لعاقلٍ حَصيف، فتكونُ (الباءُ) السَّببيَّةُ تعليلًا لنفيِ الجُنون عنه ﷺ، قالَ الهرريُّ: "والمعنى انتفَى عنكَ الجنونُ؛ بسببِ إنعامِ ربِّك عليكَ بالنُّبوَّة"[4]، وقال الرّازيُّ: "ومَعناهُ: أنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ المَحمودَةَ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 287.
(2) الهرريّ، فتوح الغيب: 30/ 82.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 568.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 119.

إنَّما حَصَلَتْ، والصِّفةَ المذمومةَ إنَّما زالَت بِواسِطَةِ إنعامِ اللهِ ولُطْفِهِ وإكْرامِهِ"[1]، وأجازَ بعضُهم أنْ تكونَ (الباءُ) للقَسم، والجملةُ مُعترِضةٌ، والتَّقدير: (ما أنتَ - أقسِمُ بنعمةِ ربِّك - بمجنونٍ)[2]، فهو: "قسمٌ اعتُرِضَ به بينَ المحكومِ عليه والحُكْمِ، على سبيلِ التَّأكيد والتَّشديدِ والمبالغةِ في انتفاءِ الوَصْفِ الذَّميم عنه ﷺ"[3]، وردَّه القونويُّ بقوله: "تكلُّفٌ؛ لأنَّه جوابُ القَسَم، واعتبارُ القَسَمِ الآخَرِ في جوابِ القَسَم لم يُعهَدْ في كلامهم"[4]، "قالَ الزَّجّاج: هذا كما تقولُ: أنتَ بنعمةِ اللهِ فَهِمٌ، وما أنتَ بنعمةِ اللهِ بجاهلٍ"[5]، ولو فسَّرنا (المجنون) بالجاهلِ كما هو مرادُهم، فإنَّ (الباء) للتَّعدية حينَئذٍ.

تعلُّقُ الجارِّ والمجرور بـ(مجنون) حالًا:

اختلفَ المُفسِّرون في تحديدِ مُتعلَّقِ الجارِّ والمجرور، في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّه مُتعلِّق بالمُتأخِّر، وهو (مجنون)، فيكونُ حالًا مُتقدِّمًا على عاملِه، قال الزَّمخشريُّ: فهو "يتعلَّقُ بـ(مجنون) مَنفيًّا، كما يتعلَّقُ بـ(عاقلٍ) مُثبتًا في قولك: (أنتَ بنعمةِ اللهِ عاقلٌ)، مُستويًا في ذلك الإثباتُ والنَّفيُ، استواءَهما في قولك: (ضربَ زيدٌ عَمْرًا، وما ضربَ زيدٌ عَمْرًا)، تُعمِلُ الفعلَ مُثبتًا ومَنفيًّا إعمالًا واحدًا، ومحلُّه النَّصبُ على الحال، كأنَّه قال: (ما أنتَ بمجنون منعمًا عليك بذلك، ولم تمنع (الباءُ) أن يعملَ (مجنون) فيما قبلَهُ؛ لأنَّها زائدةٌ لتأكيدِ النَّفي"[6]، وناقشَ أبو حيّان هذا الرَّأيَ بقوله: "وما ذَهَبَ إليه الزَّمخشريُّ من أنَّ ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ مُتَعَلِّقٌ ﴿بِمَجْنُونٍ﴾، وأنَّهُ في مَوضِعِ الحالِ، يَحْتاجُ إلَى تَأمُّلٍ، وذَلِكَ أنَّهُ إذا تَسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى مَحْكومٍ بِهِ، وذَلِكَ لَهُ مَعْمولٌ، فَفي ذَلِكَ طَريقانِ: أحَدُهُما: أنَّ النَّفْيَ يَتَسَلَّطُ عَلَى ذَلِكَ المَعْمولِ فَقَط، والآخَرُ: أن يَتَسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى المَحْكومِ بِهِ، فَيَنتفيَ مَعمولُهُ لِانتفائِهِ، بَيانُ ذَلِكَ تَقولُ: (ما زَيْدٌ قائِمٌ مُسْرِعًا)، فالمُتَبادِرُ إلَى الذِّهنِ أنَّهُ مُنتَفٍ إسراعُهُ دونَ قيامِهِ، فَيَكون قَد قامَ غَيرَ مُسْرِعٍ، والوَجْهُ الآخَرُ: أنَّهُ انتَفَى قيامُهُ، فانتَفَى إسْراعُهُ، أي: لا قيامَ فَلا إسْراعَ، وهَذا

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 600.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 569.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 235، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 82.
(4) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 224.
(5) الواحديّ، التّفسير البسيط: 4/ 333.
(6) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 585.

الَّذي قَرَّرْناهُ لا يَتَأَتَّى مَعَهُ قَوْلُ الزَّمَخْشَريِّ بِوَجْهٍ، بَلْ يُؤَدّي إلَى ما لا يَجوزُ أن يُنْطَقَ بِهِ في حَقِّ المَعْصومِ ﷺ"[1]، ووضَّحَ ذلك القونويُّ بقوله: "لأنَّه يَقتضي أنَّ انتفاءَ الجنون في هذه الحالِ، وقد لا يَنتفي في غيرها، وكونُها حالًا لازمةً لا يدفعُ الإيهام، والجَوابُ: أنَّ هذا مفهومُ المخالفة، وليس بمعتبَرٍ عند أئمَّتنا الحَنَفيَّة، والزَّمَخْشَريُّ منهم، عَلَى أنَّه ليس بحال غيرِها، فإنَّ النُّبوَّة وحصافةَ الرَّأي لا ينفكّانِ عنه ﷺ أصلًا، فهي لبيان الواقِع، فالغرضُ من هذا القيد بيانُ دوامِه، وقد صرَّح الأئمَّة الشّافعيَّة بأنَّه إذا كان في القيدِ فائدَةٌ أخرى غيرُ المفهوم؛ فلا مفهومَ"[2].

توجيهُ الحاليَّة وأثرُهُ في تحصيلِ الصّورةِ الوهميَّة

تعلُّقُ الجارِّ والمجرور بالحرفِ النّافي ﴿مَآ﴾:

ذهبَ ابْنُ الحاجِبِ في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ إلى: "أنَّ ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بما يَتَضَمَّنُهُ حَرْفُ (ما) النّافيَةِ من مَعنَى الفعلِ، وقَدَّرَهُ: (انتَفَى أنْ تَكونَ مَجْنونًا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ)، ولا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِقَولِهِ: (مَجْنونٍ)؛ إذ لَو عُلِّقَ بِهِ؛ لَأوهَمَ نَفْيَ جُنونٍ خاصٍّ، وهوَ المَجْنون الَّذي يَكونُ مِن نِعْمَةِ اللّه، ولَيْسَ ذَلِكَ بِمُستَقيم"[3]، واستَحْسَنَ هَذا ابْنُ هِشام لَوْلا أنَّهُ مُخالِفٌ لِاتِّفاقِ النُّحاةِ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ تَعَلُّقِ الظَّرْفِ بِالحَرْفِ، ولَم يُخالِفْهُم في ذَلِكَ إلّا أبو عَليٍّ وأبو الفَتْحِ في خُصوصِ تَعَلُّقِ المَجْرورِ والظَّرْفِ بِمَعْنَى الحَرْفِ النّائِبِ عَن فِعْلٍ، مِثْلُ حَرْفِ النِّداءِ في قَوْلِكَ: يا لَزَيْدٍ"[4]، والذي يظهرُ ممّا تقدَّم أنَّه لو كانَ الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقًا بـ(مجنون) يلزمُ منه تقدُّمُ المعمولِ على عاملِه، وأنَّ (الباء) مُتعلِّقةٌ بـ(حال) محذوفةٍ، وهي باءُ المُلابَسة، ومعنى الحاليَّةِ فيه خدشٌ معنويٌّ إلّا أن يوجَّهَ بما مرَّ من كلامِ

انتفاءُ الجُنون بسببِ النِّعَمِ التّامَّةِ الحُصول

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 236.
(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 224.
(3) ابن الحاجب، الأمالي النّحويّة: 1/ 241.
(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 573، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 62.

القونويِّ، ولو تعلَّق بالنَّفي؛ انتفَى التَّقدُّم أوَّلًا، بل جاءَ اللَّفظ بمركزه، وأنَّ (الباء) ظرفٌ لغوٌ ثانيًا، وهي للسَّببيَّةِ، وإنصافًا للزَّمخشريِّ، فلعلَّ مرادَه أنَّ الجنونَ فارقَكَ لتلبُّسك بنعمةِ الله تلبُّسًا مستمرًّا، فهو من قبيلِ الحالِ اللّازمةِ بمعونةِ المَقام، فـ "المُرادُ: التَّنْبيهُ عَلَى أنَّ هذه النِّعمةَ لا تنفكُّ أصلًا؛ فَكَيفَ يُنسبُ إليه الجنون؟"[1].

دلالةُ الاستعارة في (النِّعمة):

الحقدُ الدَّفين لكمالِ نِعمةِ الرَّسولِ الكَريم

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ عن القرآنِ أوِ النُّبوَّة بـ(النِّعمة)، في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ على سبيلِ الاستعارةِ التَّصريحيَّة؛ إذ شبَّه النَّظمُ القرآنَ الكريمَ أوِ النُّبوَّةَ والاصطفاءَ للرِّسالة بالنِّعمة والرَّحمة الممنوحة، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ، وأبقى المُشبَّهَ به على سبيلِ الاستعارة التَّصريحيَّة؛ إعلاءً من شأنِ القرآن الكريم، ورَفْعًا لمَقامِ النُّبوَّةِ وتشريفًا له، وإظهارًا لسببِ الاتِّهام له بالجنونِ، وهو الحِقدُ والحسدُ على تلك النِّعمةِ العظيمةِ الكاملة.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾:

يَجِلُّ الخَطْب بنِعَمِ الرَّبِّ

أضافَ النَّظمُ الكريمُ النِّعمةَ إلى الرَّبِّ، في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالةِ على كمالِ تلك النِّعمةِ وشَرَفِها وعُلوِّ مَنزلتِها؛ إذِ الإضافةُ دلَّتْ على تعيينِ مَصدَرِها فاكتسبتْ فخامةً وتشريفًا وتعظيمًا، هذا إن فُسِّرتِ (النِّعمة) على أنَّها اسمُ جنسٍ بمعنى النُّبوَّة والقُرآن والوَحي، وأمّا إنْ أُريدَ بالنِّعمة المصدرُ، أي: الإنعام[2]، فالإضافةُ من إضافةِ المصدرِ لفاعلِهِ، أي: إنعامُ ربِّك عليك، ويكونُ الملاحظُ ومحطُّ الاهتمام الإمدادَ الإلهيَّ بالنِّعَم.

دلالةُ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾:

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ الجارَّ والمجرورَ في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ

(1) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 224.
(2) الحنبلي، فتح الرّحمن: 7/ 122.

تعيينُ مَوضِعِ الغَلَط بتقديمِ ما نجمَ عنه العطَب

﴿رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالة على الاختصاصِ والحَصْرِ والتَّقييد؛ إذ سرُّ اتِّهامِهم له بالجنون نزولُ القرآن الكريم عليهِ وانحصارُ النُّبوَّة فيه، واختيارُ الله تعالى له نبيًّا ورَسولًا، فكانَ التَّكذيب؛ بسببِ تلك النِّعمةِ وتلبُّسِه بها، وكلُّ ذي نعمةٍ مَحسود، فالاتِّهامُ والتَّكذيب حسدٌ له، وحِقدٌ عليه، فقدَّمَ النَّظم الكريمُ في نفي الجُنون عنه سببَ الاتِّهام ومَنشأ الاعتراض؛ تأشيرًا على بيانِ عِلَّةِ التَّكذيب، وأنَّ ذلك الاتِّهامَ مجرَّدُ حسَدٍ لا يقومُ على حقيقةٍ علميَّة، بل تلك النِّعمة في حدِّ ذاتها أكبرُ دليلٍ على صدقِهِ وعظيم برهانِه، قال الرّازيُّ: "ثُمَّ إنَّهُ تعالى قَرَنَ بِهَذِهِ الدَّعْوَى ما يَكونُ كالدَّلالَةِ القاطِعَةِ على صِحَّتِها، وذلكَ لِأنَّ قَولَهُ: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ يَدُلُّ عَلَى أنَّ نِعَمَ الله تعالى كانَتْ ظاهِرَةً في حَقِّهِ، مِنَ الفَصاحَةِ التّامَّةِ والعَقْلِ الكامِلِ والسّيرَةِ المَرْضيَّةِ، والبَراءَةِ مِن كُلِّ عيبٍ، والاتِّصافِ بِكُلِّ مَكْرُمَةٍ، وإذا كانَتْ هَذِهِ النِّعَمُ مَحْسوسَةً ظاهِرَةً؛ فَوُجودُها يُنافي حُصولَ الجُنونِ، فالله تعالى نَبَّهَ على هذه الدَّقيقَةِ؛ لِتَكونَ جاريَةً مجرى الدَّلالَةِ اليَقينيَّةِ على كَوْنِهِم كاذِبينَ في قَولِهِمْ لَهُ: إنَّهُ مَجْنونٌ"[1].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بـ ﴿رَبِّكَ﴾:

التَّربيةُ الرّوحيَّة والخُلقيَّة تَتنافى معَ الاتِّهامِ لمقامِ الرُّسوليَّة

آثرَ النَّظمُ الكريمُ التَّعبيرَ عن الذّاتِ الإلَهيَّة بلفظِ (الرَّبِّ)، في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾، دونَ الاسم الجليل (الله)؛ إظهارًا لمزيدِ الاعتناءِ بتلك النِّعمة، وأنَّ الذي أنعمَ بها هي الذّاتُ الكاملةُ المُسيطرة، الَّتي تولَّتْ تربيتَك وتنشئتَكَ وإعدادَك لتحمُّلِ تلك النِّعمة، فهي ليستْ نعمةً ومنَّةً عاديَّةً، بل تحتاجُ إلى تقويمٍ وتهذيبٍ، وتعديلٍ وترتيبٍ، واختيارٍ واعتناءٍ، فكان لفظُ (الرَّبِّ) أنسبَ بالمقام، كما يَحملُ لفظُ (الرَّبِّ)؛ دلالةً على التَّربيةِ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 600.

الرّوحيَّة والخُلقيَّة للنَّبيِّ ﷺ؛ فكيف تنسبونَهُ للجُنون؛ إذِ المُنعِمُ عليه بتلك النِّعمة هو المُربّي الكاملُ في تربيتِهِ وإعدادِهِ، فلا يليقُ به أن يكونَ مَجنونًا بتلك النِّعمةِ الرَّبّانيَّة.

نُكْتَةُ إضافةِ (الرَّبِّ) إلى مفعولِهِ:

التَّربيةُ والإعداد لصاحِبِ الفَخرِ والأمجاد

بعدَ أن أضافَ النَّظمُ الكريمُ (النِّعمةَ) إلى (الرَّبِّ) المُنعِم، أضافَ (الرَّبَّ) إلى ضميرِ المخاطَبِ العائدِ إلى النَّبيِّ ﷺ، في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالة على تولّي الرَّبِّ تربيتَك والاعتناءَ بكَ، وإن كان هو تعالى ربُّ العالَمين، لكنَّ الإضافةَ إليه تدلُّ على مزيدِ العنايةِ بالإعدادِ والتَّهيئةِ لهُ مع التَّكريمِ والتَّفخيمِ لشأنِهِ، فلا يُمكنُ أن تُنسَبَ للجُنونِ والاضطرابِ، والإضافةُ في ﴿رَبِّكَ﴾ من إضافةِ المصدرِ للمفعولِ.

معنى (الباءِ) في ﴿بِمَجْنُونٍ﴾:

تنزيهُ المَقامِ الشَّريف عن كلِّ اتِّهامٍ وتَزييف

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(الباء) الدّاخلة على (مجنون)، في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالةِ على توكيدِ النَّفي والمُبالغةِ فيه؛ إذ تُزادُ (الباءُ) في خبر (ما)؛ للدَّلالة على التَّوكيدِ والمبالغةِ في نفيِ الاتِّهام له بالجنون بعدَ أنْ حصلتْ له النِّعمةُ الرَّبّانيَّة والاصطفاءُ الإلهيُّ؛ ليكونَ ذلك أبلغَ في الرَّدِّ وأعظمَ في التَّقريعِ، وأكملَ له ﷺ في التَّنزيهِ والتَّشريفِ، قال البقاعيُّ: "وأكَّدَ النَّفيَ؛ زيادةً في شَرَفِه ﷺ، فقال: ﴿بِمَجْنُونٍ﴾، أي: بلِ الَّذي وصفَكَ بهذا هو الحقيقُ باسمِ الجُنون ومعناه، فضلًا عنِ الضَّلال، فنَفَى عنه ﷺ الشَّقاوةَ الَّتي سببُها فسادُ العقل، فثبتَتِ السَّعادةُ الَّتي سَبَبُها صَلاحُ العقلِ ونِعمةُ الرَّبِّ لهُ"[1].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 287.

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بلفظِ (مَجنون):

تـأشـيرُ سـبـبِ الجُنون دالٌّ على الحسَدِ المأفون

أخبرَ النَّظمُ الكريمُ بلفظِ (مجنون) المنفيِّ عن النَّبيِّ ﷺ، في قوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ الدّالِّ بمادَّتِه على استتارِ العقل وتغطيتِه؛ إذِ اللَّفظُ مأخوذٌ من (جنَّ) بمعنى: استترَ، وغُطّيَ[1]، فاتَّهمه المُكذِّبون بالجُنون؛ لأنَّهم ادَّعَوا تغطيةَ ما جاء به لعقلِه، حتّى غابَ، وأخذَ يتكلَّمُ، ويتلو كلامًا ناشئًا عنِ اضطرابٍ وعدمِ وُضوح، فيكون اتِّهامُهم له راجعًا لاتِّهامِهم لما جاء به من الحقِّ، وهو القرآنُ الكريم والدّينُ الحقُّ والآياتُ البيِّنات، ومن ثَمَّ حَرِص النَّظمُ على ردِّ ذلك الاتِّهام بنفسِ اللَّفظ، وهو (الجنون)؛ ليُبيِّنَ مَدى الفساد والتَّناقُض في ادِّعائه؛ إذ كيفَ يدَّعونَ أنَّه مجنون بتلك الآيات وتلك المعاني والأحكام، مع أنَّها نعمةٌ إلهيَّة وكرمٌ حكيم، لكنَّها النِّعمة التي تُثيرُ الحِقدَ والحسَد، والأحكامُ النّاشئةُ عنهما تكون ظالمةً فيها بهتانٌ، ولذا لم يقلِ النَّظمُ بأسلوب الإثبات: (إنَّك عاقل بنعمةِ الله عليك)، بل أرادَ بيانَ فسادِ تدبيرهم وخَطَلِ اتِّهامِهم.

دلالةُ الكناية في نَفْيِ الجُنون:

نـفـيُ الـجُـنـونِ لإثـبـاتِ أنَّـه الرَّسولُ المأمون

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بأسلوبِ الكِناية في قولِه تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ إذ أطلقَ نفيَ الجنونِ عن مُدَّعي النُّبوَّة، وأرادَ به لازمَهُ، وهو إثباتُ كونِه رَسولًا من الله تعالى، فهو من النَّفي المُرادِ به لازمُهُ المُثبَت، قال ابنُ عاشور: "والمَقصودُ مِن نَفْيِ الجُنونِ عَنهُ إثْباتُ ما قَصَدَ المُشْرِكونَ نَفْيَهُ، وهو أن يَكونَ رَسولًا مِنَ اللهِ؛ لِأنَّهُم لَمّا نَفَوا عَنهُ صِفَةَ الرِّسالَةِ؛ وضَعوا مَوْضِعَها صِفَةَ الجُنونِ، فَإذا نُفيَ ما زَعَموهُ؛ فَقَد ثَبَتَ ما ادَّعاهُ"[2].

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 113.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 62.

دلالةُ التَّقابلِ بينَ الفاصلتينِ: ﴿يَسۡطُرُونَ﴾ و(مَجنون):

تسطيرُ المكتوب نافٍ للجُنونِ عنِ العُقولِ والقُلوب

قابلَ النَّظمُ الكريمُ بين فاصلةِ المُقسَم به وفاصلةِ المُقسَم عليه، في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾، فقد دلَّت فاصلةُ المقسَم به، وهو (ما يسطرون) على الكتابةِ المُنظَّمة والإتقانِ في وضعِ الأسطُر عند التَّدوين، حتّى تبدوَ متراصَّةً بالغةَ الإتقان والتَّنظيم، ودلَّت فاصلةُ المُقسَم عليه على نفي الاتِّهام له بالجنونِ الدّالِّ؛ ضمنًا على اتِّهامهم له بالاضطرابِ وعدمِ النِّظام في الأقوالِ والأحوال، فيكون بينَ كلٍّ من المُقسَم به والمُقسَم عليه تقابلٌ جدليٌّ؛ إذ كيف يكونُ القلم، وما يُكتبُ به هذا القرآنُ في أعلى درجاتِ النِّظام والتَّرتيب صادرًا عنِ اضطرابٍ عقليٍّ، وجنونٍ قوليٍّ؟.

الغرضُ من الخبرِ:

الـــرَّدُّ عـلى المتَّهمين بكمالِ عـقـلِ سيِّـدِ المُرسَلين

أخبرَ النَّظمُ الكريمُ بجملةِ جوابِ القَسَم، في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾، عن نفي كونِهِ ﷺ مجنونًا، والمقصود من ذلك الرَّدُّ على المُتَّهمينَ له بذلك، وإذا كانَ المقصودُ من الخبر الرَّدَّ، فلا يُعترَضُ بأنَّ الغرض من الخبر إمّا فائدةُ الخبر أو لازمُها، وكلٌّ منهما لا يصحُّ تحريرُهُ هنا، قال القونويُّ: "أي: انتفى عنك الجُنونُ مُنعِمًا عليك بالنُّبوَّة؛ إشارَةً إلى أنَّ النِّعمة التي تَفرَّدَ بها وحصافةَ الرَّأي، والتَّعرُّضُ بهذه النِّعمة دونَ غيرها؛ لأنَّ الكَلام مسوقٌ لردِّ قولِ المُشْركينَ: إنَّه مَجنون، ولمّا قصدَ الرَّدَّ؛ فلا إشكالَ بأنَّه لا فائدَةَ في الخبر ولازمَها بحسبِ الظّاهر؛ إذ كلُّ أحدٍ يعرفُ حالَ نفسِهِ، فيكون مَجازًا؛ لكونِ الرَّدِّ لازمًا له"[1].

سرُّ التَّعبيرِ بالجُملةِ الاسميَّةِ المَنفيَّة:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ عن نفي الجنونِ عن النَّبيِّ ﷺ بالجملةِ

(1) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 223.

دوامُ التَّكذيب يُقابِلُهُ دوامُ رفعِ الاتِّهام والتَّأنيب

الاسميَّةِ المنفيَّة، في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالةِ على الثُّبوتِ والدَّوام والاستمرارِ لهذا الانتفاءِ في جميع الأقوالِ والأحوال[1]؛ لأنَّ سببَ الاتِّهام له بالجنونِ هو الحسدُ له بسببِ تلك النِّعمة العظيمة التي خصَّها اللّهُ به، ولمّا كانت تلك النِّعمةُ باقيةً مستمرَّةً، فإنَّ اتِّهامَهم له ثابتٌ دائم، فكان الرَّدُّ بالجملةِ الدّالَّة على نفيِ ذلك الاتِّهام، بتكوينٍ دالٍّ على الدَّوامِ والبَقاء.

تقابلُ المؤكِّدات في ﴿مَآ أَنتَ﴾:

الاتِّـهـامُ المُؤكَّـد يُـقـابِـلُـه النَّـفيُ المُحقَّق

توالتْ مجموعةٌ من المُؤكِّدات في قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ لتوكيدِ انتفاءِ اتِّهامِهم ولكمالِ الرَّدِّ عليهم؛ إذ هؤلاءِ المُكذِّبونَ اتَّهموهُ بقولِهم: ﴿إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾، فأكَّدوا كلامَهُم بالجملةِ الاسميَّة وإنَّ واللّام، فجاءَ الرَّدُّ عليهم بشكلٍ أبلغَ، فاشتملَ على اسميَّةِ الجملةِ، والنَّفي بـ﴿مَآ﴾، والباءِ المَزيدةِ للتَّوكيد والقَسَم، وتقديم المتعلَّق الدّالِّ على سببِ الاتِّهامِ تفنيدًا لهُ؛ إذ هو دليلُ صدقٍ لا دليلُ تُهمةٍ، قال ابن عاشور: "وقد أُجيبَ قَولُهُم وتَأكيدُهُم ذلك بِحَرْفِ (إنَّ) ولامِ الابتداء؛ إذ قالوا: ﴿إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾، بِمُؤكِّداتٍ أقْوَى مِمّا في كَلامِهِم؛ إذ أُقْسِمَ عَلَيهِ، وجيءَ بَعْدَ النَّفْيِ بِالباءِ الَّتي تُزادُ بَعدَ النَّفي لِتَأكيدِهِ، وبِالجُمْلَةِ الاسميَّةِ مَنفيَّةً لِدَلالَةِ الجُمْلَةِ الاسْميَّةِ عَلَى ثَباتِ الخَبَرِ، أي: تَحَقُّقِهِ، فَهَذِهِ ثَلاثَةُ مُؤَكِّداتٍ"[2].

دلالةُ الوصلِ في ﴿وَإِنَّ لَكَ﴾:

إثباتُ الأجرِ بلا أذى بعدَ نفي الجُنونِ وزَوالِ العقل

عطفَ النَّظمُ الكريمُ قولَه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ على ما قبلَهُ؛ ليكونَ مُقسَمًا عليه، والغرضُ من العطفِ إثباتُ الأجرِ غيرِ المقطوعِ للنَّبيِّ ﷺ بعدَ ما نفى عنه تُهمةَ الجنون، عَطْفَ مُثبتٍ على منفيٍّ، ولمّا كان الدّافعُ لاتِّهامهم هو الحسدَ على تلك النِّعمة؛

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 2/ 113.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 62.

أثبتَ هنا ما يزيدُ حَنَقَهم عليه بإخباره أنَّ له معَ تلك النِّعمةِ أجرًا غيرَ مُنقطِعٍ وبلا مِنَّةٍ أو أذًى، ومن موجباتِ الوَصْلِ تساوي الجُملتينِ في الخبريَّة لفظًا ومعنًى، ومن محسِّناتِهِ تَساويهما في الاسميَّةِ أيضًا، قال البقاعيُّ في تناسُبِ المُتعاطفين: "ولمّا نفى سُبحانه عنه ﷺ ما قالوهُ ممّا تَواقَحوا به، فثبتَ له ﷺ كمالُ العَقل، وكانَ المَجنون مَن لا يكونُ له عمَلٌ ينتظِمُ ولا قولٌ يَرتبِطُ، فلا يَستعمِلُهُ أحدٌ في شيءٍ؛ ليكونَ لهُ عليهِ أجرٌ؛ أثبتَ له الأجرَ المُستلزِمَ للعقل، فيتحقَّق إثباتُهُ من أحكم الحُكماء على وجهٍ أبلغَ ممّا لو صرَّحَ به، فقال على وجهِ التَّأكيدِ لإنكارهم له بما ادَّعَوا فيه من البُهت: ﴿وَإِنَّ لَكَ﴾"[1].

دلالةُ التَّوكيد بـ (إنَّ):

الـــــرَّدُّ عـلى الـحـاسـديـن بـتـوكـيـدِ الأجْـرِ المُبين

أكَّدَ النَّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾، بـ(إنَّ) الدّالَّةِ على تحقيقِ النِّسبةِ وتوكيدها؛ ردًّا على أولئك الحاسِدين الَّذين يُنكِرونَ لحقدِهم ثبوتَ الأجر له على ما يصبرُ عليهم، ويُبلِّغهم به عن ربِّه تعالى؛ إذ لم يكتفوا باتِّهامهم له بالجنون، بل أنكروا أنَّ في تبليغِهِ وصَبْرِه على أذاهم الأجرَ لهُ.

دلالةُ تقديم شبهِ الجملة ﴿لَكَ﴾:

ثـــوابُ الـنَّـبـيِّ الكريم مُتميِّزٌ عن كـلِّ ثوابات المتَّقين

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ شبهَ الجُملة ﴿لَكَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾؛ للدَّلالة على الاختصاصِ والانحصار والاهتمام[2]؛ إذ تقديمُ المُسنَد على المُسنَد إليه مفيدٌ لذلك، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ متعلِّقًا بمحذوفٍ في محلِّ الرَّفعِ خبر (إنَّ) مُتقدِّمًا على اسمِها، فيُفيدُ انحصارَ الأجرِ غيرِ المُنقطعِ به ﷺ، ودوامِ الأجر الَّذي لا تُرافِقُهُ مِنَّةٌ له ﷺ، فيكون العطاءُ الكامل بكلِّ مواصفاته مُنحصِرًا فيه؛ إعلاءً لشأنه، وبيانًا لحقيقةِ ثَوابِهِ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 291.

(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 31/ 396.

معنى (اللّامِ) في ﴿لَكَ﴾:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ باللّام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ﴾؛ للدَّلالة على الاختصاصِ والاستحقاقِ والغرَض[1]؛ إذِ الأجرُ المُستمرُّ الدّائمُ مختصٌّ بكَ ومُستحَقٌّ لك ولأجلك، على ما تحمَّلتَ من أعباءِ الدَّعوة وإيذاء القَوم.

الصَّبرُ على المِنهاج سرُّ استحقاقِ الإبهاج

دلالةُ ضميرِ المُخاطَب في ﴿لَكَ﴾:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بضميرِ المخاطَبِ في قوله: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾؛ للدَّلالة على تعيينِ المتحدَّثِ عنه بأبلغِ معيِّنٍ ومُشخِّص، وهو الضَّمير، العائدُ إلى المنفيِّ عنه الجُنون، والغرضُ من خطابِهِ: بيانُ قُربِهِ وبلوغِهِ بالقُربِ المعنويِّ حَضرةَ المتكلِّم العظيم سُبحانه، رِضًا عمّا يفعلُهُ في سبيله، فهو يُخاطِبُهُ، ويُؤنِسُهُ بهذا الخطاب؛ تسليةً له عمّا يُكابِدُه في سبيلِ الدَّعوة ومَشاقِّها، ويُستفادُ من خصوصِ خِطابِهِ مخاطبةُ كلِّ أحدٍ مَضَى على طريقتِهِ وسُنَّتِهِ في الدَّعوة والصَّبرِ على الإيذاء.

التَّسليةُ والإيناس لكلِّ الصّابرين على دعوةِ النّاس

معنى (اللّام) ودلالتُها في ﴿لَأَجْرًا﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(لام) الابتداءِ المُزحلَقة، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾؛ للدَّلالةِ على التَّوكيد والتَّحقيقِ لمَضمونِ الكلام؛ وسُمّيتْ مُزحلَقةً لكراهيةِ العربِ اجتماعَ توكيدِ (إنَّ واللّام) في محلٍّ واحدٍ[2]، والغرضُ من التَّوكيد إثباتُ الأجرِ له؛ دفعًا لكلِّ مُنكِرٍ ومُرتاب.

زيادةُ اللّام نفيٌ لكلِّ اتِّهام

دلالةُ التَّنكيرِ في ﴿لَأَجْرًا﴾:

نكَّرَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ (الأجر)، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾؛ للدَّلالةِ على التَّعظيمِ لذلك الأجرِ وتفخيمِهِ، الَّذي لا يبلغُ العقلُ كُنهَهُ ودرجتَهُ العظيمة، قال البقاعيُّ: "دالًّا بتنوينِهِ وما

نيلُ المَراتبِ السَّنيَّةِ دليلُ إنجازِ المَهامِّ العليَّة

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 212.
(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 413.

أفهمَهُ السّياقُ من مَدحِهِ ﷺ على عظمتِهِ"[1]، فالتَّنوينُ يقومُ مقامَ وصفِ (الأجر)، بالعظمةِ والاتِّساع والشَّرف والارتفاع، ومادَّة (الأجر) تدلُّ على استحقاقِ شيءٍ جزّاءَ تقديمِ عملٍ والقيامِ بمهمَّة، ومعنى ذلك: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد قامَ بالمهمَّة العليَّة على أكملِ وجهٍ وأتمِّهِ، فاستحقَّ الأجرَ والمرتبةَ السَّنيَّة، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ ذلك التَّبليغ مهمَّةٌ وتكليفٌ، أوكِلَ إلى النَّبيِّ الكريم ﷺ؛ إذِ الأجرُ يستلزمُ تقديمَ العمل، والمُكافِئ هو الله تعالى الذي كرمُهُ أعلى درجات الكرَم وأبهاه.

سرُّ التَّعبيرِ بـ ﴿غَيْرَ﴾ النَّعتيَّةِ:

التَّغاير الوصفيُّ في الأجور نتيجةَ التَّباين في أداء العمل المبرور

نعتَ النَّظمُ الكريمُ (الأجرَ) بلفظ ﴿غَيْرَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾؛ للدَّلالة على المغايرةِ الوصفيَّةِ للأجرِ النَّبويِّ عن أجورِ ما عداه من المؤمنينَ والمُقتدينَ به، وفائدةُ المغايرةِ في الأجرِ: بيانُ المُغايرةِ في العملِ المقدَّم وحقيقةِ نيَّة العامل وطبيعةِ الأداء؛ إذ كلُّ العاملين أجورُهُم له ﷺ من غير أنْ يُنقَصَ من أجورهم شيءٌ، ولذا يقالُ: "أجرُ النَّبيِّ مثلُ أجرِ الأُمَّةِ قاطبةً غيرَ مَنقوصٍ"[2]، ومن ثَمَّ كان أجرُهُ مُغايرًا لأجورِهم في الوصفِ والرِّفعة، كما يفيدُ النَّعتُ الاحتراسَ؛ ولذا قال البقاعيُّ: "ولمّا أثبتَ له ما يُلازِمُ العقلَ، ويصلُحُ لأنْ يكونَ في الدُّنيا، وأنْ يكونَ في الآخرةِ، وكانَ الأجرُ لا يستلزمُ الدَّوامَ، وقد يكونُ مُنغَّصًا بنوعِ منَّةٍ؛ قال: ﴿غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾، أي: غير مَقطوعٍ ولا مَنقوصٍ في دُنياك ولا في آخرتِكَ"[3].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾:

تـخـصـيـصُ الغيريَّة بعدمِ الانقطاعِ والأذيَّة

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿غَيْرَ﴾ إلى ﴿مَمْنُونٍ﴾ في قولِهِ تعالى:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 291.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 83.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 291.

﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾؛ للدَّلالةِ على تخصيصِ الغيريَّةِ بعدم الانقطاعِ، أو مُصاحبةِ الأجرِ للمِنَّة والأذيَّة، والغرضُ من الإضافةِ تحديدُ تلك الغيريَّة وبيانُ قيمتِها المعنويَّة، فالمُغايرةُ بينَ أجرِ النَّبيِّ ﷺ وأجرِ مُتابعيه أنَّ أجرَهُ كاملٌ وتامٌّ، لا ينالُهُ نقصٌ أوِ انقطاعٌ.

نُكْتَةُ اختيارِ الوَصْفِ ﴿مَمْنُونٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

فَخامةُ الأجرِ بعدمِ اقترانِهِ بالنَّقصِ والكَسْرِ

اختارَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿مَمْنُونٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾؛ لما فيه من اجتماعِ دلالتين؛ إذ مادَّةُ اللَّفظ تحتملُ أن تكون بمعنى الإيذاءِ بعدَ الإعطاء، وأنْ تكون بمعنى النَّقص والانقطاع، قال الهرريُّ: أي: "غير مقطوعٍ ولا مَنقوصٍ معَ عِظَمِه، ومنهُ قيل: المَنونُ للمَنيَّة؛ لأنَّها تُنقِصُ العددَ، وتقطَعُ المَدَدَ، يقالُ: مَنَنْتَ الحبلَ؛ إذا قطعْتَهُ، وقال مجاهدٌ: ﴿غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ غيرَ مَحسوبٍ، وقال الحسنُ: غيرَ مُكدَّر بالمَنِّ"[1]، فاختار النَّظمُ هذا اللَّفظ المُشترك على رأيِ مُجوِّزيه؛ ليبيِّنَ أنَّ أجرَهُ ﷺ لا يُرافقُهُ إيذاءٌ ومَنٌّ، ولا ينالُهُ انقطاعٌ أو نقص، وأمّا على رأيِ المانعينَ من استعمالِ المُشترَكِ في مَعنييه، فيكون من عُموم المَجاز؛ بأن يُرادَ به مطلَقُ الإيذاءِ الصّادقِ بالمَنِّ اللِّسانيِّ أو بالنَّقص والانقطاعِ فيه، والَّذي يهمُّنا أنَّ اختيار النَّظم لهذا اللَّفظ بالذّاتِ ليفيدَ كمالَ الأجر، فهو مع عِظَمِه وفخامتِهِ كرمٌ خالٍ من أيِّ إيذاء أو خللٍ أوْ نقص، قال ابنُ عاشور: "ولِهَذا كانَ لإيثارِ كَلِمَةِ ﴿مَمْنُونٍ﴾ هُنا مِنَ الإيجازِ بِجَمْعِ مَعنَيَيْنِ، بِخلافِ قَوْلِه: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ في سورَةِ هودٍ [هود: 108]؛ لِأنَّ ما هُنا تَكْرِمَةٌ لِلرَّسولِ ﷺ"[2]، كما دلَّت صيغةُ اسم المفعول على عدمِ وقوعِ المَنِّ فيه أو كونِهِ مُنقطِعًا وغيرَ دائمٍ.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 83.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 63.

دلالةُ عطفِ المُثبَتِ على المنفيِّ:

نفيُ التُّهمة والإعلامُ بعُلوِّ الرُّتبة

عطفَ النَّظمُ الكريمُ الجملةَ المُثبتَةَ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾، على الجملةِ المنفيَّةِ في قوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ للدَّلالةِ على تبرئتِهِ أوَّلًا منَ الاضطرابِ العقليِّ، وتحليتِهِ بأعلى درجات الأجرِ الأُخرويِّ، قال ابنُ عاشور: "وَلَمَّا ثَبَّتَ اللهُ رَسولَهُ ﷺ، فَدَفَعَ بُهتانَ أعدائِهِ؛ أعْقَبَهُ بإكرامِهِ بأجرٍ عَظيمٍ عَلَى ما لَقيَهُ مِنَ المُشْرِكينَ مِنْ أذًى بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾، بِقَرينَةِ وُقوعِهِ عَقِبَ قَوْلِهِ: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾"[1]، فيكون ردًّا ثانيًا مغيظًا لصدورِهِم الَّتي حَنِقَتْ بما أولاهُ ربُّهُ من نعمة الوحي والرِّسالة، فاتَّهموه بالجنون حَسَدًا، فأخبرهم بأنَّ له أجرًا على ما يصدُرُ منهم من إيذاءٍ، فيزدادُ حِقدُهم، ويعظُمُ حَنَقُهم؛ لفرطِ عنادِهم وكمالِ استكبارِهم.

دلالةُ تَوالي المؤكِّدات:

لا يَستقيمُ الإنكارُ معَ كلِّ صوَرِ التَّوكيدِ والإصرار

توالَتْ طرائقُ التَّوكيدِ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾؛ فقدِ اشتملَ على أربعةٍ منها، هي: التَّوكيدُ بـ (إنَّ)، وتقديمُ شبهِ الجُملة على اسمِها، واللَّامُ المُزحلَقَةُ، واسميَّةُ الجُملة، وهذه العناصرُ تحقِّقُ بمَجموعِها حِكمَ الجملةِ من نيلِهِ ﷺ الأجرَ الكاملَ؛ ردًّا على مُنكري ذلك والمجادلينَ فيهِ.

مَعنى (الواوِ) في ﴿وَإِنَّكَ﴾، والغرضُ منها:

الخُلُقُ العظيم دليلُ العَقلِ الحَكيم

عطفَ النَّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ على ما قبلَهُ؛ للدَّلالة على الجمعِ والاقتران بينَ حيازتِهِ ﷺ الأجرَ التَّامَّ، وكونِه على خُلُقٍ عظيم، فهو إنِ استحقَّ الأجرَ التَّامَّ على صبرِهِ عليهم لاتِّهامِهم له بالجنون، فإنَّه على خُلُقٍ عظيمٍ، فكيف يُتَّهَمُ بالجنون؟ إذِ الخُلُقُ لا يكونُ إلّا عن وعيٍ وانتظامٍ في الطَّبع،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 62.

وحُسْنِ التَّصرُّفِ معَ الخَلْقِ، وذلك دليلُ العقلِ التّامِّ، قال البقاعيُّ: "ولمّا ثبتَ بهذا العقلُ معَ ما أفادَهُ منَ الفضلِ، وكانَ الَّذي يُؤجَرُ قد يكونُ في أدنى رُتَبِ العقل؛ بيَّن أنَّه ﷺ في أعلاها بقولِهِ مُؤكِّدًا لما مضَى: ﴿وَإِنَّكَ﴾"[1].

التَّفسيرُ المعنويُّ لـ(نعمة ربِّك):

نعمةُ اللهِ الكريمِ هي الخُلُق العَظيم

ذهبَ الإمامُ الرّازيُّ إلى أنَّ جملةَ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، كالتَّفسيرِ للنِّعمةِ الواردةِ في قوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾؛ إذِ انتفاءُ الجنون بمُلابسةِ نعمةِ ربِّك، وفيها شيءٌ من الغُموض وتعدُّدِ الاحتمالات، فكانتْ هذه الجملةُ مُفسِّرة له تفسيرًا معنويًّا، ولذا قال: "اعلَمْ أنَّ هَذا كالتَّفْسيرِ لِما تَقَدَّمَ مِن قَوْلِهِ: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾، وتَعريفٌ لِمَنْ رَماهُ بِالجُنونِ بِأنَّ ذَلِكَ كذبٌ وخَطَأٌ؛ وذَلِكَ لِأنَّ الأخْلاقَ الحَميدَةَ والأفْعالَ المَرْضيَّةَ كانَتْ ظاهِرَةً مِنْهُ، ومَن كانَ مَوْصوفًا بِتِلْكَ الأخْلاقِ والأفْعالِ؛ لَمْ يَجُزْ إضافَةُ الجُنونِ إلَيْهِ؛ لِأنَّ أخْلاقَ المَجانينِ سَيِّئَةٌ"[2].

دلالةُ التَّوكيدِ بـ(إنَّ):

الرَّدُّ على المُنكِرين للتَّصرُّفِ النَّبويِّ القَويم

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(إنَّ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على توكيدِ الحُكمِ وتحقيقِهِ، وردًّا على من اتَّهَمَهُ بالجنون؛ إذ مُقتضى الجنون انتفاءُ الخُلقِ لسوءِ التَّصرُّف وعدمِ الانتظامِ في التَّعامل.

إيثارُ التَّعبيرِ بضَميرِ المُخاطَب في (إنَّك):

دلالةُ الخطاب تُفيدُ مَعنى الزُّلفى والاقتراب

آثرَ النَّظمُ الكريمُ التَّعبيرَ بضميرِ المخاطَب، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على التَّعيينِ والتَّشخيص بأبلغِ مُعيِّنٍ ومُشخِّصٍ، ولبيانِ قُربِهِ من المتكلِّم حتّى كأنَّه حاضرٌ لديه وفي مواجهَتِهِ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 292.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 601.

معنى (اللّام) في ﴿لَعَلَىٰ﴾ ودلالتُها:

الرَّدُّ على اللّئام بتوكيدِ الكلام

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بحرفِ (اللّام)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّوكيد، وهي لامُ الابتداءِ الَّتي زُحلِقَتْ لدخولِ (إنَّ)، والغرضُ منه إفادةُ الكلامِ تحقيقًا وتقويةً وتقريرًا؛ ردًّا على مَن أنكَرَ ذلك، أوْ نَفاهُ[1]، ودخول (اللّام) هنا على مُتعلَّقِ الخبرِ، وفي الآيةِ السّابقة على اسمِ (إنَّ) المُتأخِّر في: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾؛ لبيانِ محطِّ الاهتمام ومقصَدِ التَّقوية؛ إذ هنا أُريدَ توكيدُ الكلام بكونِهِ على الخُلُق العظيم، وهناك أُريدَ توكيدُ الكلام بثبوتِ الأجرِ المُحقَّقِ له ﷺ.

دلالةُ المتعلَّق (على خُلُقٍ):

ثبوتُ الخُلُقِ العظيم للنَّبيِّ الكَريم

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بالجارِّ والمجرورِ المتعلِّقِ بالخبرِ المَحذوف، في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، والتَّقديرُ: (مُستقرٌّ على خُلُق)؛ للدَّلالة على ثبوتِ الخُلُقِ العظيم وتمكُّنِه في ذاتِ النَّبيِّ الكريم ﷺ تمكُّنًا تامًّا لا يحيدُ عنه، ولا ينفكُّ منه.

مَعنى (على) والغرضُ مِنها:

مِن كمالِ أخلاقِهِ اعتلاؤُهُ الخُلُقَ والسَّيطرةُ علَيهِ

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بحرفِ الجرِّ (على) في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على الاستعلاءِ المجازيِّ؛ إذِ النَّبيُّ الكريم ﷺ لا يعلو على الخُلُق حسّيًّا؛ لأنَّ الخُلُقَ أمرٌ معنويٌّ يتَّصفُ به الموصوف، فكونُ الموصوفِ على هذا الخُلُق دالٌّ على استعلاءٍ وتمكُّنٍ من ذلك الخُلُق، وسيطرةٍ عليه كسيطرةِ المُستعلي على المُستعلَى منه، والغرضُ من ذلك بيانُ كونِهِ مَجبولًا على الخُلُق العظيم، لا يفارقُهُ، ولا ينفكُّ عنه، قال الهرريُّ: "وكلمةُ (على) للاستعلاءِ، فدلَّت على أنَّه ﷺ مُشتمِلٌ على الأخلاقِ الحميدة، ومُستولٍ على الأفعالِ المَرضيَّة، حتَّى صارت بمنزلةِ

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 304.

الأمورِ الطَّبيعيَّةِ له"[1]، ولذا فإنَّ (على) مستعارةٌ لحرفِ الظَّرف (في) أوِ (الباء)؛ بيانًا للتَّمكُّنِ والاستقرارِ والثُّبوتِ عليهِ.

دلالةُ التَّنكيرِ في ﴿خُلُقٍ﴾:

خُلُقُه ﷺ كثيرُ الأفرادِ مُنتظِمُ السِّمات

نكَّرَ النَّظمُ الكريمُ (الخُلُق) في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على فَخامةِ ذلك الخُلُق، وعُلوِّ شأنِه، وجلالِ أمرِه، مع كثرةِ أفرادِه وتنوُّعِ خِلالِه، ومادَّةُ (الخُلُق) تدلُّ على انتظامٍ في الطَّبعِ، وتناسُبٍ في التَّصرُّفِ وتناسُقٍ في الصِّفات الكريمة، قال الرّازيُّ: "الخُلُقُ مَلَكَةٌ نَفْسانيَّةٌ يَسْهُلُ على المُتَّصِفِ بها الإتيانُ بالأفْعالِ الجَميلَةِ"[2]، بمعنى أنَّ الصِّفات الحميدةَ تجري عليه من غيرِ تكلُّفٍ ولا مَشقَّةٍ في تحصيلِها؛ لكونِها طَبعًا مُستحكمًا، وصفةً راسِخةً، وذلك يَتنافى مع اتِّهامِهم لهُ بالجنونِ والاضطِراب، قال الهرريُّ: "وفي الآيةِ رمزٌ إلى أنَّ الأخلاقَ الحسنةَ لا تكونُ معَ الجُنون، وكلَّما كان الإنسانُ أحسنَ أخلاقًا؛ كان أبعدَ مِنَ الجُنون"[3].

دلالةُ النَّعت والاستعارةِ في ﴿عَظِيمٍ﴾:

أخلاقُهُ الكريمة مثلُ الذَّواتِ العَظيمة

نعتَ النَّظمُ الكريمُ الخُلُقَ النَّبويَّ بـ(العظيم)، في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على تقييدِ ذلك الخُلُقِ الكريم بأنَّه فخمٌ وعظيم، والعظَمةُ إنَّما تُطلَقُ على الأجسام، فيكون فيها استعارةٌ؛ إذ شبَّهَ الخُلُقَ بجسمٍ متَّسعٍ في الكَمِّ والكيف، ثمَّ حذفَ المشبَّه به، وأبقى من خواصِّه ﴿عَظِيمٍ﴾؛ بيانًا لاتِّساعِ أخلاقِه وكمالِها، وكونِها تملأُ جميعَ المَوصوف، وأنَّ ذلك الخُلُقَ مُتَّسِعٌ اتِّساعَ الأجسامِ العظيمة، تجتمعُ فيه كلُّ مَكارمِ الأخلاقِ وجميلِ الصِّفات، قال ابنُ عاشور: "وَهوَ مُستَعارٌ مِن ضَخامَةِ الجِسْمِ، وشاعَتْ هَذِهِ الاستِعارَةُ حَتَّى ساوَتِ الحَقيقَةَ"[4].

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 83.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 601.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 84.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 63.

اللَّفُّ والنَّشرُ المُرتَّبُ بينَ المُقسَمِ به والمُقسَمِ عليهِ:

مِن مُميِّزات الكلام التَّناسُقُ والانسجام

في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ۝٣ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ﴾، وقعَ قَسَمانِ باعتبارِ الظّاهر، وهما: القَسَمُ بالقلَم، وبما يَسطرونَ، وتثلَّث المقسَم عليه بنفي الجنون أوَّلًا، وثبوتِ الأجر العظيم ثانيًا، وكونه على الخُلُق التّامِّ ثالثًا، لكن لو اعتبرْنا أنَّ ﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾ قَسَمًا ثالثًا، فيكون هنالك تساوٍ بين المُقسَم به والمُقسَم عليه، فالقَسَمُ الأوَّل بالقلم متناسِقٌ معَ انتفاءِ الجنون، والقَسَمُ الثّاني بالكتابةِ يتلاءمُ معَ حَوْزِ الأجرِ الكبير، والقَسَمُ الثّالث بالنِّعمة ينسجمُ مع كونِهِ صاحبَ الخُلُق العظيم، ففي المُقسَمِ به والمقسَم عليهِ لفٌّ ونشرٌ مُرتَّب.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

(يَكتبونَ) و(يَسطُرونَ):

الكتابةُ مشتقَّةٌ من الكَتْب، وهو الضَّمُّ والجمعُ، وسُمِّيَت الكتابةُ بذلك؛ لأنَّها تجمَعُ الحروفَ والكلمات، وتضمُّها بعضَها إلى بعض، وأمّا السَّطرُ؛ فهو في الأصلِ بمعنى الصَّفِّ المُنتظِم من الشَّجَرِ وغيره، وأُطلِقَ على صُفوفِ الكتابة لما فيها من الانتظام على سبيلِ الاستعارة، ثمَّ شاعتْ حتّى صارتْ حقيقةً في الكتابةِ المنتظِمة الأسطُرِ والصُّفوف، فيكون بينَ (الكتابة والسَّطر) عمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ؛ إذِ الكتابةُ تُطلَقُ على المكتوبِ بانتظامِ الأسطُرِ وعدَمِها، بخِلافِ السَّطر الَّذي يختصُّ بالكتابةِ المنتظمةِ الصُّفوف والسُّطور، ولذا آثرَ النَّظمُ في قولِه: ﴿وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ ذِكرَ السَّطرِ دونَ الكتابة؛ للدَّلالة على انتظامِ القرآن وتناسُقِ أشكالِه، كما أنَّ مضامينَهُ متناسِقةٌ، ومعانيَهُ مُنسجِمةٌ.

الكتابةُ أعمُّ مُطلَقًا مِنَ السَّطر

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"